# الاقتصاد غير الرسمي
# «اقتصاد الظل»
## كشكل من أشكال التهرب الضريبي

بقلم

**د/ مقدم عبيرات**
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية
جامعة الأغواط. الجزائر

**أ/ أحمد بساس**
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية
جامعة الأغواط. الجزائر

**الملخص :**

يعد الاقتصاد الرسمي إحدى السلوكات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني، والذي يعتبر أحد سلوك من سلوكات التهرب الضريبي حيث يعمل خارج مراقبة الدوائر وهيئات الدولة ، وعليه فإن هذه الدراسة تبحث في هذا السلوك مبرزة الأسباب التي تؤدي إلى نمو هذه الظاهرة وقياسها، والآثار السلبية والإيجابية التي تنشأ عن هذا النشاط غير الرسمي إلى جانب ما يمكن اتخاذه للحد أو تخفيف من هذه الظاهرة.

***Résumé***

L'économie informelle, c'est une évidence est un comportement qui ne profite guère à l'économie nationale, elle est considérée comme l'une des nombreuses faces de l'évasion fiscale puisqu'elle opère hors du champ du contrôle des structures étatiques et des institutions internationales. De ce fait, notre étude cherche à cerner et à mettre en exergue aussi bien les causes et mobiles menant au développement de ce phénomène pour en suite l'évaluer, mais également à mettre en relief les effets positifs et négatifs qui en résulte tout en essayant de voir qu'elles sont les mesures à prendre pour y mettre fin ou tout au moins à l'atténuer.

**تمهيد :**

تواجه الدول النامية عند إقامتها نظم ضريبية تحديات كبيرة ،حيث أن معظم العمالة تعمل في قطاعات الزراعة والمشاريع الصغيرة غير الرسمية كونها نادرا ما تتقاضى أجور منتظمة ثابتة، وبعيدة عن السجلات الحسابية، مما يصعب على إدارة الضرائب حساب الوعاء الضريبي لهذه الأجور،إضافة إلى عدم تقيد هذه النشاطات على مستوى السجل

التجاري،الذي بواسطته يمكن معرفة هذه النشاطات والتصريح لدى إدارة الضرائب ، وفي مثل هذه الحالات نكون أمام ما يسمى بقطاع غير رسمي،وبالتالي هناك أموال تدور خارج الاقتصاد الرسمي الذي بواسطته تقوم إدارة الضرائب بتحصيل إيراداتها إزاء هذه النشاطات ، وهذا ما يبين لنا بأن هناك نشاط اقتصادي غير رسمي يساهم في شكل من أشكال التهرب الضريبي ، والذي يطلق عليه أيضا بالاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل .

وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ليست حديثة بل تعتبر من المظاهر القديمة،حيث أن جرائم التهرب والغش الضريبي بدأت مع بناء الحكومات نظم ضريبية والتي تريد محاربة مثل هذه السلوكات التي تنشط خارج المجالات الرسمية أو تعمل في الخفاء.

مما سبق ذكره حول مثل هذه الظواهر أو النشاطات التي تدور خارج مراقبة الدولة يدفع بنا إلى طرح جملة من التساؤلات نحاول إيجازها فيما يلي.

. ما المقصود بالاقتصاد غير الرسمي ، وما هي الأسباب التي تؤدي إلى نمو هذه الظاهرة وقياسها .

. ما هي السبل والطرق الناجعة لمحاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .

للإجابة على كل هذه التساؤلات نحاول تقسيم هذه الدراسة إلى أربع محاور كالتالي:

I. مفهوم وأسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي .

II. قياس نمو الاقتصاد غير الرسمي ( اقتصاد الظل) .

III. الآثار السلبية والإيجابية للاقتصاد غير الرسمي .

IV. أهم الطرق للحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .

## I. مفهوم وأسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي.

### أولا: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي .

يوجد شبه اتفاق بين دراسي الاقتصاد غير الرسمي. على أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي، بل ويمكن التأكيد بأن كل شخص منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر سواء كان يعلم أولا يعلم

أنه يتعامل في الاقتصاد الخفي، وعلى سبيل المثال عندما نشتري سلعة من بائع جائل، أو موظف يقود سيارة أجرة بدون ترخيص أثناء الليل على سبيل العمل الإضافي ، وسباك يقوم بإصلاح ماسورة مياه تالفة لعميل ويحصل على أتعابه نقدا لكنه لا يُقر بهذا الإيراد لإدارة الضرائب[1] في كل هذه الحالات فإننا نتعامل في الاقتصاد الخفي حيث تم إحصاء 732 سوق غير رسمي بمساحة 27 مليون م$^2$ وتشغيل أكثر من 100.000 تاجر أي ما يعادل 13% من التجار المسجلين بالمركز الوطني للسجل التجاري، وهذه النتائج تحصلت عليها المصالح المشتركة التي تضم مصالح الضرائب والتجارة والجمارك [2] غير أن اتحاد التجار والحرفيين الجزائريين يُفند تصريحات السلطات ويكشف على أن 500.000 تاجر يمارسون التجارة الموازية [3] وذلك أن من أمثال هؤلاء لا يكشفون عن مثل هذه الدخول إلى السلطات الضريبية، وقد نسمع عن بعض المعاملات التي تتم بالمقايضة، أو نسمع عن بعض الأنشطة والمبادلات غير القانونية التي تتم ولا تسجل [4]، والجدول أدناه يعطي بعض أنواع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية [5] .

جدول رقم (1) . **بعض أنواع الأنشطة غير الرسمية.**

| نوع النشاط | المعاملات النقدية | المعاملات غير النقدية | التهرب الضريبي | تجنب دفع الضرائب |
|---|---|---|---|---|
| الأنشطة غير المشروع | الاتجار في السلع المسروقة، المخدرات والقمار التهريب والاحتيال | مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة، إنتاج المخدرات | | |
| الأنشطة المشروعة | | | دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ به، الأجور والمرتبات والأصول التي | - التخفيضات أو المزايا الإضافية التي تمنح للموظفين. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| - جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من أطراف أخرى. | يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ بها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة | | | |

المصدر: فريدريك سنايدر مع دومينيك انستي، مقالة صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، الاختباء وراء الظلال، ص 2.

كما يُعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي تُمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي البحث عن الربح السهل، التهرب من الضرائب ومن المراقبة[6]، أما بالنسبة لـ(TANZ 1982) فإن الاقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، والتي قد تدخل أوقد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي [7].

ثانيا : أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل).

لا شك أن هناك أسباب أدت إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي وتقسيمه عبر مختلف اقتصاديات العالم ، إلا أن هذه الأسباب تختلف من دولة إلى أخرى وسنحاول بصفة عامة حصر هذه الأسباب في الآتي:

1 ـ ارتفاع مستوى الضرائب .

يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد الخفي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر، ويعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد الخفي للتهرب من الضرائب على أساس من الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب، وكافة المخاطر الأخرى وبين الدخول الإضافية التي ستعود عليه من التهرب من دفع الضرائب، آخذا في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة وبناء ا على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب.

ويؤدي نمو العبء الضريبي سواء أكان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي، وهو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب من دفع الضرائب، ويؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد الخفي حيث تُصبح هذه الأنشطة غير مسجلة، وبالتالي لا تدفع الضرائب.

كما تُمثل العلاقة التبادلية بين التضخم وارتفاع مستويات الضريبة على الدخل عاملا إضافيا يؤدي إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي، فعندما تزداد الدخول الاسمية مع ارتفاع معدلات التضخم ينتقل دافعي الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من أن الدخل القابل للتصرف بعد فرض الضريبة قد ينخفض من الناحية الحقيقية بفعل وجود التضخم، لذلك يعمد بعض الأفراد إلى التهرب الضريبي من خلال إخفاء جانب من دخولهم عند كتابة إقراراتهم الضريبية.

أوقد يميلون إلى تفضيل إجراء المعاملات من خلال نظام المقايضة حتى يتجنبون انخفاض مستويات المعيشة الناجمة عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة في ذات الوقت، على أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يؤدي تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد الخفي؟

إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعني بالضرورة القضاء على الاقتصاد الخفي، ذلك أن المتعاملين فيه يتمتعون بمعدل ضريبة فعلي يساوي الصفر، وبالتالي فإن تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة، إلا أنه على أحسن الفروض يُمكن تخيل أن تخفيض معدل الضريبة سوف يُقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الخفي، أما هؤلاء الذين يتعاملون فعلا في الاقتصاد الخفي فيصعب تصور أن تتأثر أعدادهم بتخفيض معدلات الضريبة [8].

2 ـ اللوائح الحكومية.

يمكن أن تؤدي اللوائح الحكومية إلى زيادة كبيرة في تكلفة العمالة التي تتحملها المؤسسات في الاقتصاد الرسمي، ومن بين هذه اللوائح، الحواجز التجارية، لوائح سوق العمل.

وتُفرض هذه اللوائح إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة، أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية أو الأمان، أوقد تُفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية، أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي، وإذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة، إلا أنها للأسف في أغلب الأحوال ستحول هذه الأنشطة إلى الاقتصاد الخفي.

وتوضح العديد من الدراسات أن البلدان التي تكثر فيها اللوائح المنظمة لشؤونها الاقتصادية يكون حجم اقتصاد الظل فيها كبيرا، وعلى سبيل المثال، في عينة من 84 بلدا من البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي والبلدان المتقدمة، تبين أن زيادة نقطة واحدة على مؤشر التنظيم (الذي يتضمن درجات من 1 إلى 5) تقترن بزيادة في اقتصاد الظل نسبتها 10 % [9].

3 - دور المشروعات الصغيرة .

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مهما جدا بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جدا لوجود الاقتصاد غير الرسمي، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تُسهل من الأنشطة الخفية ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه المشروعات تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب.

ويؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة، والتي تقوم أساسا على استخدام النقود السائلة في إبراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد الخفي في العديد من الدول، حيث يُصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغيرا نسبيا [10].

4 - ندرة السلع.

تختلف طبيعة العوامل المسؤولة عن نمو الاقتصاد الخفي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة فمما لاشك فيه أن جانبا كبيرا من التحليل عن أسباب نمو الاقتصاد الخفي تم على أساس حالة الدول المتقدمة التي تؤدي فيها الضرائب

دورا أساسيا، أما فيما يتعلق بالدول النامية فإن الأمر يختلف بعض الشيء، إذ أننا نواجه في هذه الحالة اقتصادا على جانب كبير من السيطرة والتحكم فيه من جانب الحكومة، ويعاني من عجز في عرض بعض السلع [11].

كما أن جانبا كبيرا من هيكل الضريبة ينصب على الضرائب غير المباشرة وليس الضرائب على الدخل، والتي يفترض أنها العامل الأساسي في نمو الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة، ولذلك نجد أن السبب الرئيسي في نمو الاقتصاد الخفي في هذه الدول هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة، والتي يُفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها، وعلى اعتبار أن السلع الأساسية في هذه الدول تُباع بأسعار مدعمة، وتؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى انتشار ظاهرة الطوابير، وأحيانا زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية، ويؤدي ذلك الأمر إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي، إما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أومن خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد الخفي للوفاء بإحتياجات الطلب عليها.

5 ـ دور المعلومات.

تلعب المعلومات دورا حيويا في أداء الاقتصاد الخفي، فكل من المشترين والبائعين في سوق السلع والعمل يحتاجون إلى معلومات عن الأطراف موضع المعاملات التي تتم على أرض الواقع، كذلك قد تكون هناك حاجة إلى المعلومات عن الأسعار والجودة والبدائل المتاحة، وبدون توافر هذه المعلومات، فإن السوق لا يمكنه العمل، وعلى إثر ذلك ينمو الاقتصاد غير الرسمي الناتج عن توافر المعلومات بسهولة وبتكلفة قليلة [12].

**II. قياس الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل).**

يتعين أن يعرف المحللون وواضعو السياسات أن تقديرات الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن تتباين تباينا كبيرا حسب الطريقة المتبعة في التقدير، وليست هناك طريقة تقدير مثلى فكل منهج يتسم بجوانب قوة وضعف منفردة ويخلص إلى رؤى ونتائج متميزة، ويوضح الجدول أدناه بعض المناهج الشائعة [13]:

جدول رقم (2) : أهم المناهج المستعملة في تقدير اقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي)

| الطريقة | أهم السمات |
|---|---|
| المناهج المباشرة<br>1. المسح بالعينة<br>2. تدقيق الحسابات الضريبية (التحقيق المحاسبي)<br>المناهج غير المباشرة<br>1) إحصاءات الحسابات القومية<br>2) إحصاءات القوى العاملة | تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع بيانات المسح<br>تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع قياس الدخل غير المبلغ به الخاضع للضريبة<br><br><br><br>تقدير النمو في اقتصاد الظل على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية.<br>تقدير النمو في اقتصاد الظل على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما. |
| 3) المعاملات | استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي (غير الرسمي والرسمي) ثم تقدير حجم اقتصاد الظل لطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي. |
| 4) الطلب على النقود | تقدير حجم اقتصاد الظل من واقع الطلب على السيولة على افتراض أن معاملات الظل تتم نقدا وأن الزيادة في اقتصاد الظل سوف تزيد من الطلب على السيولة. |
| 5) المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء) | تقدير من واقع استهلاك الكهرباء على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو اقتصاد الظل |
| النماذج : منهج المتغير الكامن | تقدير حجم اقتصاد الظل كدالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على اقتصاد الظل . كالعبء الضريبي وعبء القواعد التنظيمية الحكومية . والمتغيرات التي تتأثر بأنشطة اقتصاد الظل كالسيولة، ساعات العمل الرسمية والبطالة، وما إلى ذلك، وتتميز هذه الطريقة عن غيرها لكونها تنظر في العديد من أسباب والآثار في آن واحد. |

**المصدر**: فريديريك شنايدر ودومينيك أتسي، مقالة صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، الاختباء وراء الظلال، ص 11. (اقتصاد الظل هو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الخفي) .

يتناول منهج تدقيق الحسابات الضريبية (التحقيق المحاسبي) المعلومات على أساس الجهود التي تبذلها الإدارة الضريبية لكشف الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها، ويتم ذلك من خلال المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات.

ويُفترض في هذه الحالة أن يقوم الممول بصورة تطوعية (بالطبع تحت وطأة التهديد القانوني من أن يقع فريسة قوانين التهرب الضريبي ) بالكشف عن كافة مصادر دخله ويقوم هذا الأسلوب على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع، ثم إخضاع أعمال هؤلاء للفحص الدقيق والمراجعة في محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبي ثم تعميم هذه النتائج على المستوى القومي.

إن هذا الأسلوب يُعاني من عدة عيوب منها العيوب المصاحبة لعملية المعاينة بصفة عامة كذلك فإن بعض أشكال الدخل يصعب قياسها أو اكتشافها، مثال ذلك أنشطة التهريب السلعي وتهريب المخدرات وغيرها، وهكذا فإن هذه الوسيلة في التحقيق لا تسمح بتقدير الحجم الكامل للدخول المخفاة بالنسبة لبعض القطاعات أو المجموعات، والتي ترتفع بينها درجة التهرب الضريبي، ولهذا السبب فإنه من الأمور المشكوك فيها أن يؤدي هذا الأسلوب إلى إعطاء معلومات كافية عن مستوى واتجاه الاقتصاد الخفي.

ومنه يمكن القول بأن تقديرات الاقتصاد الخفي يمكن أن تتأثر بسهولة بالتغيرات التي تحدث في أساليب كشف التهرب الضريبي وهيكل الضريبة وكذلك التشريعات الضريبية [14].

## III. الآثار السلبية والإيجابية للاقتصاد غير الرسمي.

### أولا : الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الخفي .

إن الاقتصاد الخفي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد، كذلك فإن حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها لم تُفهم بعد بالكامل، إن وجود الاقتصاد الخفي لا يؤدي إلى تشويه بيانات الناتج القومي الإجمالي فقط وإنما يؤثر على معلوماتنا حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي وهي:

1❖ ـ فقدان حصيلة الضرائب : إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي هي أن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يُدفع عنه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها أوكلاهما للسلطات الضريبية.

وعندما يُصبح حجم الاقتصاد الخفي جوهريا، فإنه يؤدي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة ويترتب على الفقد في إيرادات الناتج عن التهرب الضريبي والناتج بدوره عن الحجم الكبير للقطاع الموازي[15] زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي.

2❖ ــ الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي: إن النمو السريع للاقتصاد الخفي قد يؤدي إلى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد إلى تشويه المؤشرات الخاصة بسياسة الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم فإن هناك احتمال أن يقع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة، يسبب تشخيص غير سليم للمشكلة، فنمو الاقتصاد الخفي ينتج عنه نوع من المغالاة في المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج، وبالتالي فإن سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية.

3❖ ـ الأثر على توزيع الموارد: يؤثر وجود الاقتصاد الخفي على أداء الاقتصاد بطرق عدة، ويمكن أن يكون له آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي، فإن الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون أكثر إلحاحا، وبما أن الضرائب تُجمع في هذه الحالة من الاقتصاد الرسمي فقط، فإن مستوى الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي سيزداد وتؤدي هذه الزيادة في الضرائب إلى دفع المزيد من الأنشطة إلى التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي، حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبي.

وفي ظل هذا الوضع تُصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاديين بالشكل الذي يمكن للاقتصاد الخفي من اجتذاب قدر أكبر من الموارد [16].

ثانيا : الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي.

تُركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد غير الرسمي أساسا على الجوانب السلبية له سواء على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي أو الجزئي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية يتميز بها هذا الاقتصاد والتي تتمثل في:

1❖ ـ قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى في الأجور والضرائب، تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي.

2❖ ـ قدرة هذا الاقتصاد على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل، وبالتالي يحقق آثار توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل.

3❖ ـ يساعد نمو الاقتصاد غير الرسمي على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي، فقد يكون الاقتصاد غير الرسمي أكثر استجابة للظروف والتغيرات على مستوى الاقتصاد بالشكل الذي قد يساعد صانع السياسة الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي المطلوبة لكي يظل الاقتصاد في وضع أفضل.

IV. أهم الطرق للحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

لقد أثبتت الدراسات أن التهرب الضريبي يؤدي دورا أساسيا في نمو الاقتصاد غير الرسمي، غير أن التهرب الضريبي يرتبط بمعدل الضريبة ، فإذا مال هذا المعدل إلى الارتفاع فإن معدل التهرب الضريبي يرتفع وبالتالي يرتفع معه حجم الاقتصاد غير الرسمي.

إن معالجة الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الخفي الناجم عن ارتفاع مستوى التهرب الضريبي، أو ارتفاع معدل التهرب الضريبي لابد وأن ترتبط بالآتي:

1❖ - إعادة إصلاح أو تعديل النظام الضريبي كلما تطلب الأمر ذلك (أكد وزير التجارة الجزائري بمنتدى المجاهد الذي أقيم في 2005/08/02 على أن

هناك عدة إجراءات تم اقتراحها لقانون المالية التكميلي لسنة 2005 وهذا قصد تطهير الأسواق وحماية المستهلكين [17]، وكذا توسيع التشريعات الجبائية ضد الغش والأنشطة غير الرسمية التي نهشت الاقتصاد الوطني [16]

2❖ - مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي.

3❖ - مراجعة أشكال الكشف عن مصادر الدخل وأساليب التحصيل.

4❖ ــ تقليل المستندات والأوراق المطلوبة للتحقيق المحاسبي وتبسيط الإجراءات خصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات الإمكانيات المحاسبية المحدودة.

5❖ - مراجعة مدى حدة العقوبات على التهرب الضريبي ومدى ملائمة النظام الضريبي ككل.

6❖ - ضرورة تكيف التشريعات الضريبية لضبط الاقتصاد الموازي [18].

إن السلطات الضريبية قد تكون قادرة على إتباع سياسات فعالة إذا كان لديها الوسائل التي تُحدد بمقتضاها ما إذا كان الشخص يحاول أن يتهرب من دفع الضرائب أم لا، ويمكن أن يتم ذلك على سبيل المثال من خلال مقارنة التقارير المقدمة من الفرد عن دخله بمستوى دخول الأشخاص الآخرين الذين يخضعون للضريبة، والذين يعملون في نفس الوظيفة أو يُقيمون في نفس المنطقة السكنية، فإذا ثبت اختلافها، يتم إجراء مراجعات دورية لهذا الشخص، وبمعنى آخر، فإن هناك احتمالات مراجعة ضريبية تختلف حسب المجموعات المختلفة في المجتمع.

وبالرغم من أن هذه السياسة تبدو لأول وهلة سهلة، إلا أن صياغة هذه السياسة والتطبيق العملي لها مسألة قد تكون صعبة للغاية، فالسلطات لديها العديد من الأسلحة التي يمكن اللجوء إليها لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي، على سبيل المثال ضبط مصالح الضرائب ومضاعفة الجهود [19] عند عملية التفتيش الضريبي، وزيادة العقوبات، وخفض معدلات الضرائب...الخ.

إلا أن علاج ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لا يمكن أن يتم بدون الوقوف على الأسباب الحقيقية لوجود هذا الاقتصاد، والتي تنصب أساسا على تخفيض الحوافز نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد وزيادة درجة جاذبية

الاقتصاد الرسمي بالشكل الذي يجعل حجم الاقتصاد غير الرسمي هامشيا، وبالتالي التقليل من الآثار السلبية له إلى أدنى مستوى ممكن [20]، وبهذا الخصوص وبمنتدى يومية المجاهد المنعقد بتاريخ 2005/08/02 قال (وزير التجارة [21] : السيد الهاشمي جعبوب أن السلطات ملزمة على تطهير الأسواق الوطنية من النشاطات الطفيلية الموازية، مشيرا إلى أن السوق الوطنية تتأثر من عدة عوامل تمنع سيرها وهي ممارسات تجارية غير شرعية كالغش في النوعية والمنتجات المقلدة والنشاط التجاري دون سجل تجاري والتهرب والغش الجبائي وتضاعف النشاط الموازي على أرصفة الطرقات، ويقابل ذلك العجز المسجل من حيث عدد أعوان المراقبة الذين لا يتجاوز عددهم 3300 عون بمعدل عون واحد لكل 500 تاجر دون حساب تجار السوق الموازية، غير أنهم تمكنوا خلال سنة 2004 من كشف 3000 مخالفة مع غلق 9630 محل تجاري واكتشاف ما قيمته 5 آلاف مليار سنتيم من الصفقات غير المفوترة مع حجز ما قيمته 400 مليار سنتيم من سلع هذه الصفقات [22].

**الخاتمة :**

يعتبر الضغط الضريبي من الأسباب الرئيسية الأساسية التي تؤدي إلى اللجوء إلى الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، حيث أن نمو العبء الضريبي،سواء تعلق الأمر بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي،وهو ما يدفع بالناشطين ليس بالنسبة للاقتصاد غير الرسمي فحسب بل حتى المنخرطين في الاقتصاد الرسمي إلى تجنب الضرائب أو التهرب من دفعها،وهو ما يعني تحويل بعض الأنشطة الرسمية إلى أنشطة خفية، وبالتالي تصبح غير مسجلة وغير مصرح بها لدى إدارة الضرائب.

بالإضافة إلى الضغط الضريبي كسبب من أسباب التهرب الضريبي تبقى عوامل أخرى وبدرجة أقل أيضا أسباب أخرى ، منها اللوائح والقوانين التي تصدرها الدولة،وندرة السلع ، ونظرا لحجم الطلب عليها،فإن ذلك يعتبر عامل محفز لاستيراد مثل هذه السلع بعيدا عن أعين الجمارك للاستفادة من عدم دفع الرسوم الجمركية عليها،وبالتالي فإن إيصالها إلى المستهلك تعتبر سهلة نظرا لندرتها في السوق من جهة ،والطلب عليها من

جهة ثانية وهو ما يفسر بأن عملية البيع مضمونة وبالتالي تدر أرباح معتبرة وبأسعار يحددها هؤلاء التجار دون خضوعها إلى قواعد العرض والطلب في السوق الرسمي.

والواقع فإن انتشار الأنشطة غير الرسمية يفسر أحيانا على أنه انعكاس لارتفاع تكاليف الانضمام إلى القطاع الرسمي،وأحيانا أخرى يتم تفسيره على اختيار واع ومقصود من جانب تجنب الالتزام بالقواعد واللوائح الرسمية الخاصة بالضرائب والعمل،وعليه فإن تحفيز تحويل هذه الأنشطة إلى الاقتصاد الرسمي يستلزم تطبيق مجموعة من الإصلاحات الكفيلة بترجيح كافة المزايا على كافة تكاليف العمل داخل دائرة الاقتصاد المنظم والمراقب من طرف الدولة،ولا شك أن هذا الانضمام له إيجابياته وسلبياته،إلا أنه يجب النظر إلى الفوائد الصافية للمجتمع بغض النظر عن الخاسرين والرابحين من هذا الاندماج.

وعلى العموم يظل الاقتصاد غير الرسمي سلوك مشين بالنسبة للدولة وللمجتمع لأن تفشي النشاطات التي تعمل داخل هذا الإطار بعيدة عن المراقبة التي تريدها الدولة وبسط سيرتها على كافة الأنشطة سواء الرسمية أو غير الرسمية،لأن ذلك معناه عدم تحصيل مبالغ معتبرة لخزينة الدولة التي يعاد إنفاقها على الصالح العام،لذا لابد من محاربة مثل هذه الظواهر وهو ما يستوجب طرح جملة من الاقتراحات والتوصيات نوجزها في الآتي:

1 ـ إعادة النظر في النظام الضريبي بشكل يجعل انضمام الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي إلى النشاطات الرسمية بمنح مزايا وتسهيلات فيما يخص الأنشطة التي تمارس في النظام غير الرسمي.

2 . العمل على نشر الوعي الضريبي بمختلف وسائل الإعلام والندوات والملتقيات.

3 . إعادة النظر في أسعار الضرائب اتجاه تخفيفها بجلب أكبر عدد من الممولين وتحويل سلوك التهرب الضريبي إلى جباية الضرائب.

4 . إجبار كل النشاطات بالتعامل بالفواتير لتسهيل عملية المراقبة من طرف إدارة الضرائب.

5 . فرض عقوبات صارمة لكل من ينشط في إطار الاقتصاد غير الرسمي.

6 . إقامة شبكة معلومات موحدة تربط بين مختلف أنحاء الوطن تشمل على المعلومات الخاصة بالممولين لتسهيل عملية المراقبة من طرف إدارة الضرائب

7 . تكوين أعوان إدارة الضرائب بشكل يسمح بمحاربة الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي بصفتهم يعملون على التهرب الضريبي.

8 . حجز كل السلع التي تنشط خارج الاقتصاد الرسمي ومعاقبة المعنيين بذلك .

9 . إدراج ممارسات التي تضر بالاقتصاد الوطني خاصة التهرب الضريبي والنشاط الاقتصادي غير الرسمي في مقررات التربية والتعليم لدى هذه الأجيال باعتبارها مستقبل البلد وتحسيسهم بخطورة هذه السلوكات على الاقتصاد الوطني، والتعريف بأن جباية الضرائب تصرف مقابل ما يحصل عليه المواطن من خدمات كالأمن الإنارة العمومية وتهيئة المحيط ، التعليم المجاني في الجزائر الصحة العدالة .

وأخيرا يمكن القول بأن محاربة الاقتصاد غير الرسمي بشكل نهائي يعتبر شبه مستحيل وإنما التقليل منه بأقصى حد ممكن حيث أن كلا النظاميين يتعايشان مع بعضهما، وبالتالي التقليل من السلبيات التي تنجم عن الاقتصاد غير الرسمي إلى أقل ما يمكن تجسيده على أرض الواقع.

**الهوامش :**

(1) فريدريك سنايدر ودومينيك انستي ، مقالة صندوق النقد الدولي ، قضايا اقتصادية ، الاختباء وراء الظلال (نمو الاقتصاد الخفي)، ص1.

(2) Quotidien Liberté N° 3912 du 03/08/2005 (Les marchés informels vont être régularisés, 100000 commerçant concernés) P 7.

(3) جريدة الخبر اليومية، رقم 4470 ليوم 2005/08/10 ، نصف مليون تاجر يمارسون التجارة الموازية ، ص 03.

(4) محمد إبراهيم طه السقا ، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة، مصر ، 1996 ، ص10

(5) فريدريك سنايدر مع دومينيك انستي ، مرجع سبق ذكره، ص 2.

(6) علي بودلال ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة في 21 و2002/05/22 ، ص2.

(7) محمد إبراهيم طه السقا، مرجع سبق ذكره ص13.

(8) المرجع نفسه ص19.

(9) فريديريك شنايدر ودومينيك أنشي، مرجع سبق ذكره، ص7.

(10) محمد إبراهيم طه السقا، مرجع سبق ذكره، ص23.

(11) أحمد بساس، فعالية التحقيق المحاسبي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي- دراسة ميدانية بمكتب التحقيقات المحاسبية - مديرية الضرائب - الأغواط - مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط 2006 ص 72.

(12) نفس المرجع، ص 72.

(13) فريديريك شنايدر ودومينيك أتسي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(14) محمد إبراهيم طه السقا، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(15) عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، 21/20 ماي 2002، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، ص6.

(16) محمد إبراهيم طه السقا، مرجع سبق ذكره، ص 82.

(17) Quotidien El Moudjahid du 03/08/2005 (La lutte contre le marché informel va se durcir), P14

(18) كمال رزيق وفارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص 349.

(19) علي بودلال، مرجع سبق ذكره ص 11.

(20) محمد إبراهيم طه السقا، مرجع سبق ذكره، ص 80.

(22) يومية الشروق، العدد 1447 ليوم الأربعاء 2005/08/03، اقتصاد " المصالحة الوطنية لا تعني التشجيع على الغش والتهرب الضريبي"، ص4.